



برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء في إندونيسيا (BSM)

صيا لاراساتي وفيونا هاول

تضع حكومة إندونيسيا أولوية عالية لتوفير وصول الجميع إلى التعليم. ويعتبر تعميم التعليم للجميع حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية في المستقبل والازدهار المشترك. وعلى مدى العقد الماضي إستحدثت حكومة إندونيسيا عدداً من الإصلاحات الكبرى لجعل التعليم للجميع حقيقة واقعة. في عام 2003، بدأت وزارة التربية والتعليم والثقافة ووزارة الشؤون الدينية تنفيذ برنامج التعليم الأساسي الإلزامي لتسع سنوات بهدف تشجيع الأطفال في سن المدرسة على إكمال التعليم الإعدادي. وفي عام 2005، تم إستحداث برنامج دعم التعليم القائم على إختيار المدارس المعروف باسم المساعدة التشغيلية المدرسية لتقديم منح مباشرة إلى المدارس الإبتدائية والثانوية على أساس كل طالب ملتحق. وقد صُممت هذه المنح لتغطية تكاليف التعليم المباشرة ولكنها لا تغطي التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالتعليم (أي تكاليف النقل والزي المدرسي وغيرها)، والتي يتم تسجيلها باعتبارها عائقاً رئيسياً للوصول للأسر محدودة الدخل.

إستجابة لذلك، إستحدثت الحكومة برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء في عام 2008. وبالتالي في حين أزال برنامج المساعدة التشغيلية المدرسية الحواجز التي تحول دون دفع الرسوم المدرسية، ساهم برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء في تغطية التكاليف غير المباشرة. وكلا البرنامجين معاً يعالجان القيود المالية المرتبطة بجانب العرض والطلب على تفكيك التعليم للجميع.

وقد وجد تقييم أجرته الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر (TNP2K) في عام 2011، بإستخدام بيانات من المسح الوطني الإجتماعي والإقتصادي لعام 2009، أن إستهداف برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء يتسم بالضعف الشديد، حيث لا يصل سوى 10 في المئة من المزايا المقررة للتعليم الإبتدائي والإعدادي إلى الأطفال في سن المدرسة من أفقر 10 في المئة من الأسر. والأسوأ من ذلك، ذهب أقل من 2 في المئة من المزايا المقررة التي يقدمها برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء لأطفال أفقر الأسر في سن المدارس الثانوية.

في عام 2012، بدافع من هذه النتائج، إقترحت الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر عدداً من التوصيات إلى وزارتي التربية والتعليم والثقافة والشؤون الدينية من أجل إصلاح إستهداف برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء. وعلى وجه الخصوص، وذلك بإستخدام قاعدة البيانات الموحدة للأمانة العامة، قامت الوزارات المنفذة بتعديل إستهداف برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء من الإختيار القائم على المدارس إلى الإختيار المباشر للطلاب/ الأسر الفقراء. وبعد ذلك يتم إصدار بطاقات "إستحقاق" للطلاب الذين تم إختيارهم في البرنامج وكذلك إصدار بطاقات حماية إجتماعية. وبحلول عام 2014، وصل معدل إستفادة الطلاب المؤهلين من برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء (بطاقات الحماية الإجتماعية وبطاقات برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء) حوالي 60 في المئة من إجمالي المبالغ المخصصة أو ما مجموعه قرابة 7 ملايين طالب. ومن المقرر إجراء مزيد من البحث بشأن الموانع الإضافية التي تحول دون إلتحاق طلاب الأسر الفقيرة بالمدارس.

مقدمة

واصلت إندونيسيا إدخال تحسينات في مجال التعليم الإبتدائي للبنات والبنين، حيث وصلت معدلات الإلتحاق الصافي الوطنية للتعليم الإبتدائي (السنوات 1-6) إلى 92.49 في المئة، وتحقق المساواة في الإلتحاق بين البنات والبنين (الجهاز المركزي للإحصاء الإندونيسي، 2013). كما زادت معدلات إنتقال الطلاب ذكوراً وإناثاً من المدارس الإعدادية إلى المدارس الثانوية. وفي عام 2003، بدأت حكومة إندونيسيا برنامج التعليم الأساسي الإلزامي لتسع سنوات من أجل زيادة أعداد الأطفال في سن المدرسة الذين يكملون التعليم الإعدادي. ولكن، في حين أن الوصول إلى التعليم الإبتدائي تم تعميمه تقريبا، لا تزال معدلات الإلتحاق بالتعليم الإعدادي والثانوي أقل من ذلك بكثير. ووفقاً لإحصاءات إندونيسيا في عام 2013، كانت معدلات الإلتحاق الصافي في التعليم الإعدادي والثانوي 73.72 في المئة، و 53.89 في المئة على التوالي.

يقدم نظام التعليم في إندونيسيا من خلال وزارتي التربية والتعليم والثقافة والشؤون الدينية. أكثر من 53 مليون طالب مسجلين في إندونيسيا، أكثر من 45 مليون دولار (85 في المئة) ملتحقون بالمدارس العادية التابعة لوزارة التربية والتعليم والثقافة، و 8 ملايين (15 في المئة) مسجلون في المدارس الدينية المعروفة أيضاً باسم "المدرسة" التابعة لوزارة الشؤون الدينية. [2] وينص قانون نظام التعليم الوطني (قانون التعليم الوطني، [3] رقم 20 لسنة 2003) على أن يكون تمويل التعليم مسئولية مشتركة من الحكومة المركزية والحكومات والمحلية، لضمان أن التعليم متاح بدون أي رسوم لكل المواطنين ممن تتراوح أعمارهم بين 7 و 15 سنة. وتخصص الحكومة المركزية والحكومات المحلية 20 في المئة على الأقل من ميزانياتها السنوية (إيرادات ونفقات الميزانيات الإقليمية والوطنية على الترتيب)

[4] لتغطية نفقات الإستثمارات والتشغيل والموظفين في التعليم. [5]

وخلال الأزمة الاقتصادية عامي 1997-1998، وضعت الحكومة عدد من برامج الحماية الإجتماعية، بما في ذلك مبادرات المنح الدراسية بغرض دعم الأسر المتضررة من الأزمة. وقد تم تصميم المبادرة لتغطية التكاليف المتصلة بالرسوم المدرسية والمصروفات التعليمية الأخرى، بشرط الإلتحاق بالمدارس. وفي عام 2000، تم تقديم مشروع منحة دراسية أخرى كجزء من حزمة إعادة توجيه الإنفاق بعيداً عن دعم الوقود. وقد تطور هاتان المبادرتان فيما أصبح لاحقاً برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء.

في عام 2005، نفذت الحكومة برنامج دعم التعليم القائم على المدرسة المعروف باسم برنامج المساعدة التشغيلية المدرسية، والذي يقدم تحويلات مباشرة من الموازنة إلى جميع مدارس المرحلتين الإبتدائية والإعدادية. وقد تم تصميم البرنامج للقضاء على الحاجة إلى الرسوم المدرسية كجزء من مبادرة التعليم الأساسي الإلزامي لتسع سنوات. وبعد سبع سنوات من التنفيذ، وصل البرنامج إلى أكثر من 200 ألف مدرسة من بين حوالي 220 ألف مدرسة من مدارس المرحلتين

الإبتدائية والإعدادية، وتضاعف قيمة المساعدة لكل طالب. وتتلقى حالياً المدارس الإبتدائية 580 ألف روبية إندونيسية (48 دولار أمريكي) [6] لكل طالب مسجل في السنة، وتتلقى المدارس الإعدادية 710 ألف روبية إندونيسية (59 دولار أمريكي) لكل طالب مسجل في السنة (البنك الدولي، 2012a). وهدف البرنامج إلى إزالة الرسوم المدرسية والسماح للمدارس باتخاذ قرارات حول المرافق والمعلمين وموظفي الهيئة المعاونة والمعدات التي تحتاجها. وفي عام 2008، لإستكمال البرنامج قامن الحكومة بتحسين المساعدة الدراسية السابقة للطلاب الفقراء من خلال خلق برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء لتوفير تحويلات نقدية للطلاب من الأسر الفقيرة الذين كانوا مسجلين في المدارس العامة من المرحلة الإبتدائية حتى المرحلة الجامعية. وكان القصد من البرنامج إزالة الحواجز أمام المشاركة في التعليم ودعم المعرضين للخطر والطلاب الفقراء للوصول إلى الخدمات التعليمية، ومنع التسرب من المدارس والمساعدة في تلبية الإحتياجات التعليمية للأطفال المعرضين للخطر. وتهدف المساعدة التي يقدمها برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء إلى تغطية التكاليف المرتبطة بالتعليم، مثل الكتب، والإنتقال إلى المدرسة، والزي المدرسي. وتمول الحكومة المركزية البرنامج ولا تتطلب من الطلاب المستفيدين ولا من الحكومات المحلية أو المدارس أية مساهمات أو تقاسم التكاليف (البنك الدولي، 2012b). والمقصود المشترك من البرنامجين هو معالجة كل القيود المالية في جانب العرض والحواجز المالية في جانب الطلب على التعليم.

تعليم أطفال الأسر الفقيرة

على الرغم من التحسينات الرائعة في الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والمساواة بين الجنسين خلال السنوات العقد الماضي، إلا أن معظم الزيادة في معدلات التحصيل العلمي للطلاب من الفئات عشرية غير الفقيرة. وفقاً لتعداد عام 2010، كان أكثر من 3.5 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و 15 سنة خارج المدرسة، بما في ذلك 1.4 مليون طفل في سن المدرسة الإبتدائية، و 2.1 مليون من سن المدرسة الإعدادية والثانوية. وغالبية هؤلاء الأطفال خارج المدرسة تركوا المدرسة عند نقطة الإنتقال بين المدرسة الإبتدائية والإعدادية وعند نقطة الإنتقال بين المدرسة الإعدادية والثانوية. وكان إحتمال أن يأتي خريجوا المرحلة الإعدادية من الأسر الفقيرة أقل 27 في المئة، وكان إحتمال أن يأتي خريجوا المرحلة الثانوية من الأسر الفقيرة أقل 45 في المئة (البنك الدولي، 2012b). كما كان الأطفال في أشد الأسر فقراً عرضة للخروج من المدرسة أربع مرات أكثر من الأطفال في أغنى الأسر، وكان 70 في المئة من الأطفال المعوقين لا يذهبون إلى المدرسة (كوري ورايس، 2009). وحددت البيانات في قاعدة البيانات الموحدة [7] أن أكثر من 800 ألف طفل (437 ألف بنين و 378 ألف بنات) تتراوح أعمارهم بين 7-12 سنة من أفقر 40 في المئة من السكان لم يذهبوا أبداً إلى المدرسة. إن الأطفال الذين حصلوا على أقل من أربع سنوات من التعليم معرضين لخطر أن يصبحوا بالغين أميين وظيفياً، وبالتالي، هم أكثر عرضة للعيش في فقر (نيوهوس وسوريادارما، 2011؛ رزلتس إنترناشونال، 2012).

إستهداف وتغطية برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء، وإدارته قبل إصلاح عام 2012

الإستهداف

بناء على تقييم عام 2011 الذي أجرته الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر بإستخدام بيانات من المسح الوطني الإجتماعي والإقتصادي لعام 2009، وُجد أن دقة الإستهداف المبكر لبرنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء كانت ضعيفة، حيث أدرجت في البرنامج العديد من الأسر غير الفقيرة (خطأ الإدراج)، بينما لم يُدرج في البرنامج العديد من الأطفال من الأسر الفقيرة (خطأ الإستبعاد)، وكان هناك كبيرة نقص في توفير مبالغ التحويلات التي يتم صرفها وأسهمت مشاكل التوقيت والتأخير في صرف أموال البرنامج في إنخفاض معدلات إستفادة الأطفال من الأسر الفقيرة (مؤسسة راند 2013)، حيث كانت تغطية البرنامج للأسر الفقيرة والضعيفة التي لديها أطفال في سن المدرسة الإبتدائية والإعدادية، حوالي 4 في المئة و 3.4 في المئة على الترتيب، وكانت معدلات التغطية للأسر الفقيرة التي لديها أطفال في سن المدرسة الثانوية أقل من ذلك، حيث قُدرت بأقل من 2 في المئة. ونسبت هذه الأخطاء في الإستهداف، جزئياً، إلى عملية الإختيار القائم على المدارس، حيث تقوم المدارس بالإختيار فقط من بين الطلاب الملحقين بالفعل ويحضورون إلى المدارس. هذه الطريقة في إختيار المستفيدين لم تستبعد فقط الأطفال الذين لم يلتحقوا- الذين كان إحتمال أن يأتوا من الأسر الفقيرة أكبر من إحتمال أن يأتوا من الأسر غير الفقيرة - بل أيضاً تم تطبيقها بطريقة إرادية وأحياناً غير موضوعية بين الطلاب الملحقين. وتباين نظام الإختيار بين المدارس وكان من الصعب رصده. وكشف تحليل الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر أن آلية إستهداف المستفيدين في إطار عملية الإختيار القائم على المدارس أن إحتمال أن يأتي المستفيدين من البرنامج من الأسر غير الفقيرة يكاد يتساوى مع إحتمال أن يأتوا من الأسر الفقيرة. كما يبين الجدول رقم (1)، في العام الدراسي 2013/2014، ضم المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء 29 في المئة (حوالي 15.5 مليون طالب من بين 53.4 مليون طالب) من إجمالي عدد الطلاب الملحقين، بما في ذلك المدارس العادية والدينية. وكانت النسبة في المدارس الدينية (34 في المئة) أعلى من المدارس العادية (28 في المئة).

جدول رقم (1):

مقارنة بين المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء في العام الدراسي 2013 / 2014 وأعداد الطلاب في العام الدراسي 2012 / 2013، حسب المرحلة التعليمية

المرحلة التعليمية	أعداد الطلاب في العام الدراسي 2013 / 2012	أعداد المستفيدين من البرنامج في العام الدراسي 2014 / 2013	نسبة المستفيدين من البرنامج
وزارة التربية والتعليم والثقافة (إجمالي)	45,200,000	12,600,000	28
المدارس الإبتدائية	26,900,000	8,000,000	30
المدارس الإعدادية	9,600,000	2,900,000	30
المدارس الثانوية	8,700,000	1,700,000	20
وزارة الشؤون الدينية (إجمالي)	8,100,000	2,800,000	34
المدارس الإبتدائية الدينية	3,600,000	1,400,000	40
المدارس الإعدادية الدينية	3,400,000	950,000	28
المدارس الثانوية الدينية	1,100,000	390,000	35
الإجمالي	53,300,000	15,400,000	29

المصدر: بيانات المساعدة التشغيلية المدرسية من الجهاز الوطني لتخطيط التنمية للعام الدراسي 2012 / 2013، وبرنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء للعام الدراسي 2013 / 2014.

ملاحظة: القيم مَقْرَبَة إلى أقرب مئة ألف.

التغطية

بين عامي 2008 و 2012، إستمرت الزيادة في عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء عبر المراحل التعليمية، ولكن ظل مستوى المزايا المُقَدَّمة كما هو لكل مرحلة. وإستناداً إلى تحليل المسح الوطني الإجتماعي والإقتصادي لعام 2009، شكَّلت تكاليف التعليم لطلاب الإعدادي والثانوي من الأسر الفقيرة لنحو 30 في المئة من مجموع نفقات الأسرة. وقد ساهم في الحد من فعالية البرنامج محدودية قيمة المساعدة من البرنامج، جنباً إلى جنب مع تأخر صرف هذه التحويلات النقدية في كثير من الأحيان في وقتها.

الإدارة

أدى الهيكل الإداري المعقد لبرنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء إلى عدم الكفاءة في إدارته، والتي لم يكن لديها ميزانية مخصصة لرصد أداء البرنامج، وإجراء توعية إجتماعية كافية عن البرنامج، وضمان أن تصل المساعدات للطلاب المستفيدين (البنك الدولي، 2012b). وإستخدمت عمليات دفع مختلفة. فخلال العام الدراسي 2013/2014، عينت وزارة التربية والتعليم والثقافة إتحاد البنوك المحلية كمؤسسة مسؤولة عن مدفوعات البرنامج عبر المراحل التعليمية (من الابتدائية حتى الثانوية). أما وزارة الشؤون الدينية، فأعطت لمكاتب الشؤون الدينية في الأقاليم و / أو المقاطعات إختيار مؤسسة دفع التحويلات النقدية من البرنامج للمدارس الدينية الخاصة. وعلى العكس، حيث يتم تحويل الأموال مباشرة من البرنامج إلى حساب كل مدرسة دينية عامة (وفق الخطة التشغيلية للبرنامج [8] في المدرسة)، تحفظ المدارس الدينية العامة بسلطة تحديد مؤسسات الدفع الخاصة بها بشكل مستقل عن الحكومة المحلية. وعلاوة على ذلك، تعتبر التوعية الإجتماعية بهذا البرنامج محدودة، مما يسهم في إرتباك وعدم فهم حول البرنامج بين مختلف أصحاب المصلحة (إدارات الأقاليم والمقاطعات، والمدارس العادية / المدارس الدينية، والمجتمعات المحلية، والأسر).

بإختصار، أدى نظام الإستهداف القائم على المدرسة إلى ضعف أداء الإستهداف بينما خلق مصالح محلية مكتسبة. كما أثر تنفيذ البرنامج في مختلف المديرية في مختلف الوزارات باستخدام عمليات دفع مختلفة دون أية موارد مخصصة لإدارة موحدة للبرنامج تأثيراً كبيراً على الأداء العام للبرنامج.

الإصلاح التدريجي لبرنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء

في أعقاب التقييم الذي أجرته الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر عام 2011 حول برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء المذكورة أعلاه، إقتُرحت على الوزارتين المنفذتين (وزارة التربية والتعليم والثقافة ووزارة الشؤون الدينية) سلسلة شاملة من الإصلاحات في مطلع عام 2012 لاثنتين، وهي:

- تحسين إستهداف البرنامج لزيادة تغطية الطلاب من الأسر الفقيرة؛
- زيادة معدلات الالتحاق في المدارس الثانوية للطلاب من الأسر الفقيرة؛
- زيادة مبلغ المساعدة لكل مرحلة تعليمية؛ و
- تغيير توقيت مدفوعات البرنامج لتتماشى مع العام الدراسي.

وفي ضوء المذكور أعلاه من تعقيد وخصائص فريدة لإدارة البرنامج، تقرر تنفيذ إصلاحات البرنامج بطريقة تدريجية ومراقبة عن كثب قبل اتخاذ قرارات بشأن كيفية المضي قدماً وتوسيع نطاق آليات جديدة على الصعيد الوطني.

وتم تخطيط وتنفيذ المرحلة الأولى من الإصلاحات في مطلع عام 2012؛ وقد صممت هذه الإصلاحات لتحسين معدلات إنتقال الطلاب الفقراء من الصف السادس الإبتدائي إلى الصف السابع الإعدادي. وتم تغيير طريقة إستهداف البرنامج من الإختيار القائم على المدرسة إلى الإستهداف المباشر للطلاب المستحقين في الأسر الفقيرة بإستخدام بيانات من قاعدة البيانات الموحدة لدى الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر، مع الأخذ في الإعتبار عوامل معدل الفقر، ومعدلات التسرب، ومعدل التوقف في كل منطقة لتحديد توزيع حصص التحويلات النقدية من البرنامج. وقد أوضحت نتائج الرصد عدة قضايا متعلقة بالتنفيذ: على وجه الخصوص، التأخير اللوجستي، والحوجز الجغرافية والمعلومات غير الكاملة عن الأطفال في سن المدرسة في قاعدة البيانات الموحدة.

وإستهدفت المرحلة الثانية من الإصلاحات، المقررة في مطلع عام 2013، الوصول إلى 670 ألف مستفيد من البرنامج، من بينهم 220 ألف مستجد في الصف الأول و 450 ألف مستجد في الصف السابع. ومع ذلك، قبل أن يتم تنفيذ خطط الإصلاح هذه، إتخذت حكومة إندونيسيا قراراً هاماً بخفض الدعم الوطني للوفود وإعادة تخصيص بعض الوفورات من الموازنة العامة في حزمة لتعويض 15.5 مليون أسرة فقيرة وضعيفة من خلال العديد من برامج المساعدات الإجتماعية، بما في ذلك برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء/ حيث تم زيادة مبلغ المساعدة من البرنامج وتوسعة تغطية البرنامج للطلاب المستحقين لكل مراحل التعليم (الإبتدائية، الإعدادية والثانوية)، كما سنبين فيما يلي.

جدول رقم (2):

تكاليف التعليم السنوية (التشغيلية والشخصية) * لعام 2009

تكاليف التعليم		التكاليف التشغيلية		المرحلة التعليمية
التكاليف الشخصية / الأخرى المرتبطة بالتعليم	التكاليف التشغيلية	التكاليف التشغيلية	التكاليف الشخصية	
دولار أمريكي	روبية إندونيسية	دولار أمريكي	روبية إندونيسية	
76	910,000	18	210,000	الإبتدائي
116	1,390,000	33	390,000	الإعدادي
138	1,660,000	78	940,000	الثانوي

المصدر: حسابات أجرتها الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر بإستخدام بيانات المسح الوطني الإجتماعي والإقتصادي لعام 2009
* تتم تغطية المصروفات المدرسية في ظل برنامج المساعدة التشغيلية المدرسية. والتكاليف الشخصية هي تكاليف إضافية يتعين على الأسر تغطيتها سنوياً لكي يبعثوا بأطفالهم إلى المدارس مثل تكاليف الإنتقال، والزي المدرسي، ومصروف الجيب اليومي، إلخ.

توسيع برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء عام 2013

في 22 يونيو 2013 قررت الحكومة زيادة سعر البنزين المدعوم وتوفير تعويضات للتخفيف من تأثير إرتفاع أسعار الوقود على الأسر الفقيرة. وكجزء من هذه التعويضات، تم إستحداث برنامج توسيع وتسريع برامج الحماية الإجتماعية (P4S) وبطاقة الحماية الإجتماعية (KPS). وضمن إصلاحات برنامج توسيع وتسريع برامج الحماية الإجتماعية، تلقت كل من وزارة التربية والتعليم والثقافة ووزارة الشؤون الدينية زيادة في الموازنة خلال الموازنة الوطنية المعدلة لعام 2013 (أنظر الجدول رقم (3)) لتوسيع تغطية برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء. وهذا يعني زيادة عدد المستفيدين من البرنامج من 8.7 مليون طالب في العام الدراسي 2012/2013 إلى 16.6 مليون طفل في سن المدرسة للعام الدراسي 2013/2014 من حوالي 15.5 مليون أسرة تم تحديدهم بأنهم فقراء ومعرضين للخطر في عام

2011 وحصلوا على بطاقات الحماية الإجتماعية. وبالنسبة للأسر التي لديها أطفال في سن المدرسة والتحقوا بالمدرسة ببطاقات الحماية الإجتماعية أو ببطاقات المستفيدين المحتملين من برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء التي صدرت عام 2013 وأرسلت إليهم قبل تنفيذ برنامج بطاقات الحماية الإجتماعية، فقد استطاعوا المطالبة بمستحقاتهم في برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء في إطار برنامج توسيع وتسريع برامج الحماية الإجتماعية. وتلقى الطلاب / الآباء تأكيد استحقاقهم في التحويلات النقدية من البرنامج من خلال المدرسة الملتحقين بها.

وتشير النتائج الأولية إلى معدل إستفادة 42 في المئة من البرنامج من قبل الأطفال من الأسر الفقيرة التي تحمل بطاقات الحماية الإجتماعية. ولا تزال هناك عقبات كبيرة في التنفيذ يتعين التغلب عليها، خاصة في المناطق النائية في إندونيسيا، بما في ذلك النقص في نشر المعلومات الجديدة المتعلقة بسياسة البرنامج إلى المستوى المحلي.

وقد أدت طريقة الإستهداف المباشر الجديدة إلى تحسين نسبة الطلاب المستحقين الفقراء الذين يتلقون التحويلات النقدية من البرنامج من حوالي 3-4 في المئة في الفئات العشرية 1 و 2 و 3 في عام 2009، [9] إلى 42 في المئة من الطلاب الفقراء والمعرضين للخطر من أقر 25 في المئة من السكان (2.5 من الفئات العشرية) في عام 2013 و إلى 62 في المئة من الطلاب الفقراء والمعرضين للخطر في عام 2014. ويمكن للإستهداف المباشر للبرنامج أن يساعد الطلاب الفقراء والمعرضين للخطر لمواصلة تعليمهم عند الإنتقال من المرحلة الإبتدائية إلى المرحلة الإعدادية ومن المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية.

بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة مبلغ المساعدة من البرنامج من 380 ألف روبية إندونيسية (32 دولار أمريكي) في السنة إلى 450 ألف روبية إندونيسية (38 دولار أمريكي) في السنة لكل طالب في المدارس الإبتدائية (بما في ذلك الإبتدائية الدينية)، ومن 550 ألف روبية إندونيسية (46 دولار أمريكي) في السنة إلى 750 ألف روبية إندونيسية (63 دولار أمريكي) في السنة لكل طالب في المدارس الإعدادية (بما في ذلك الإعدادية الدينية) (أنظر الجدول رقم (3)). كذلك، تم زيادة مبلغ المساعدة من البرنامج بالفعل في مطلع السنة المالية 2013، من 750 ألف روبية إندونيسية (63 دولار أمريكي) في عام 2012 إلى 1 مليون روبية إندونيسية (84 دولار أمريكي) سنوياً لكل طالب في المدارس الثانوية (بما في ذلك الثانوية الدينية).

وتغير المدفوعات من البرنامج من مرة واحدة إلى مرتين في السنة: الدفعة الأولى فور بدء العام الدراسي في الفصل الدراسي الأول (أغسطس / سبتمبر) والدفعة الثانية خلال الفصل الدراسي الثاني (مارس / أبريل). ومن شأن تغيير توقيت مدفوعات البرنامج خفض معدلات تسرب الطلاب الفقراء والمعرضين للخطر وتشجيع اكتمال كل صف.

ومن شأن جعل برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء متكاملاً بين المديرية الفنية التابعة لوزارة التربية والتعليم والثقافة ووزارة الشؤون الدينية أن يكون أكثر فعالية وكفاءة ويمكن من تطوير عمليات تنفيذ واستراتيجيات توعية إجتماعية متماسكة. وهناك حاجة إلى نظام معلومات إداري شامل ومتكامل للبرنامج لضمان أن يستمر الطلاب المستحقون الذين يتلقون مساعدات البرنامج في العام الدراسي 2014/2013 في تلقي المساعدات من البرنامج على إمتداد تعليمهم، بغض النظر عن نوع المدرسة الملتحقين بها (مدرسة عادية أو دينية). إن تطوير نظام معلومات إداري يمكن من تتبع الطلاب الفقراء الذين يتلقون التحويلات النقدية من البرنامج وتقديمهم عبر المراحل التعليمية، ورصد مدى كفاية مبالغ التحويلات من البرنامج، علاوة على تقديم أدلة أفضل حول أثر البرنامج.

جدول رقم (3):

تغطية برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء ومقدار المساعدة لكل طالب حسب المرحلة التعليمية، 2013 - 2014

مساعدات البرنامج حسب المرحلة التعليمية (دولار سنوياً لكل طالب)	عدد الطلاب المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء				المرحلة التعليمية
	2014 (الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014 / 2013)	منتصف عام 2013 (الموازنة المعدلة الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2014 / 2013)	2013 (الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2013 / 2012)	2012	
	9,200,000	12,600,000	5,900,000	5,900,000	وزارة التربية والتعليم والثقافة (إجمالي)
38	6,000,000	8,000,000	3,500,000	3,500,000	المدارس الإبتدائية
63	2,200,000	2,900,000	1,200,000	1,300,000	المدارس الإعدادية
84	550,000	700,000	600,000	500,000	المدارس الثانوية
	425,000	1,000,000	600,000	600,000	مدارس التعليم المهني
	2,000,000	2,800,000	2,800,000	1,800,000	وزارة الشؤون الدينية (إجمالي)
38	800,000	1,400,000	1,400,000	800,000	المدارس الإبتدائية الدينية
63	800,000	950,000	950,000	600,000	المدارس الإعدادية الدينية
84	400,000	400,000	400,000	400,000	المدارس الثانوية الدينية
	11,200,000	15,400,000	8,700,000	7,700,000	الإجمالي

المصدر:

سجلات الجهاز الوطني لتخطيط التنمية ووزارتي التربية والتعليم والثقافة والشؤون الدينية، والكتاب الإرشادي لتنفيذ برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء لمرحل التعليم الإبتدائي، والإعدادي والثانوي، العام والديني لعام 2013، و 2014. ملاحظة: القيم مقربة إلى أقرب مئة ألف.

* الموازنة المعدلة للإيرادات والنفقات الوطنية (APBN-P).

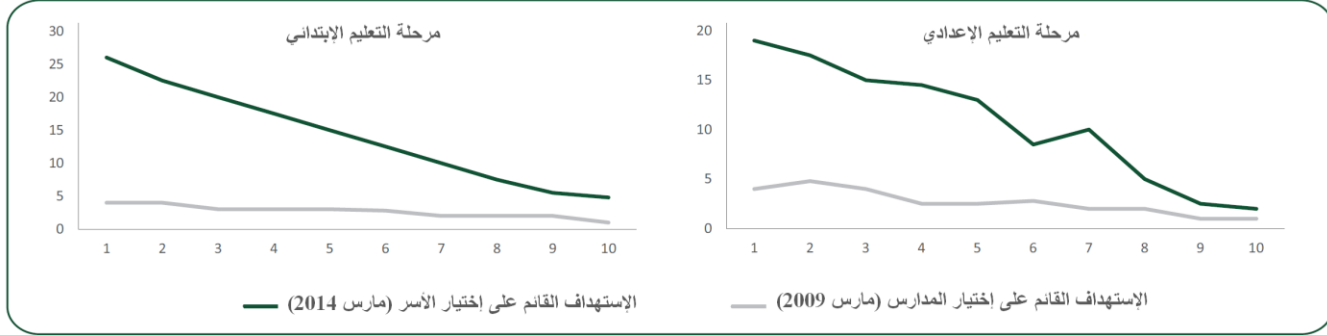
ملاحظات ختامية

يلعب برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء دوراً حاسماً في دعم الطلاب الفقراء للحفاظ على حضورهم في المدارس، والحد من معدلات التسرب، وزيادة معدلات الإنتقال وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية في إندونيسيا.

وقد أظهر أحدث تقييم للبرنامج أجرته الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر باستخدام معلومات من المسح الوطني الإجتماعي والإقتصادي في مارس 2014 أن الإستهداف المباشر للمستفيدين من البرنامج باستخدام بطاقات الحماية الإجتماعية قد حسن إستهداف البرنامج، وخاصة للطلاب من أقر فئة عشرية. وكما يتبين من الشكل رقم (1)، زادت نسبة المستفيدين في أقر فئة عشرية من أقل من 5 في المئة في عام 2009 إلى 25 في المئة في عام 2014، وهذا يشير إلى أن زيادة وصول الكثير من الطلاب الفقراء إلى البرنامج نتيجة للإصلاحات التي تمت في عام 2013.

الشكل رقم (1):

تقييم الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر باستخدام بيانات من المسح الوطني الاجتماعي والاقتصادي مارس 2014،



الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر ، تقييم أداء الإستهداف 2014 باستخدام المسح الوطني الاجتماعي والاقتصادي، مارس 2014

ومع ذلك، يمكن للحواجز الاجتماعية التي أنشأتها المؤسسات والهياكل الثقافية، والتحييزات العرقية وبين الجنسين أن تقيد قدرة الأسر والأفراد على الإنخراط في التعليم. محدودية مستوى تعليم الوالدين وعدم قدرة على مساعدة أبنائهم أيضا في الواجبات المدرسية وإختلافات اللغة تخلق حواجز تحول دون مشاركة الأطفال من الأسر الفقيرة في التعليم. كما أن محدودية فرص الوصول إلى وسائل إنتقال عامة للسفر إلى المرافق التعليمية والتكاليف المرتبطة بالسفر -سواء أكانت تكاليف مباشرة أو ضغوط على الوقت- تؤثر على معدلات الإلتحاق بالمدارس والحضور المستمر. وينبغي أخذ كل هذه العوامل في الإعتبار عند تصميم التدخلات للتغلب على عدم المساواة، بما في ذلك الفوارق الجغرافية في معدلات الإلتحاق الصافية، وعدم كفاية وسائل الإنتقال للوصول إلى المدارس في المناطق النائية، والعوائق اللغوية وتغيب المدرسين.

ويمكن أن يكون برنامج التحويلات النقدية للطلاب الفقراء أكثر فعالية في إزالة الحواجز المالية التي يواجهها الطلاب المهمشون، ودعم الطلاب المعرضين للخطر والطلاب الفقراء للوصول إلى الخدمات التعليمية المناسبة، ومنع التسرب من المدارس والمساعدة في تلبية الإحتياجات التعليمية للأطفال المعرضين للخطر. ويمكن أن يساعد البرنامج في الحفاظ على معدلات الإلتحاق بالمدارس بين البنين والبنات من الأسر الفقيرة والمعرضة للخطر. وإستنادا إلى بيانات عام 2013 من الجهاز المركزي للإحصاء الإندونيسي، كانت معدلات المشاركة في التعليم مرتفعة بالفعل بين الأطفال في سن المدرسة الإبتدائية، (98.36 في المئة) و الأطفال في سن المدرسة الإعدادية (90.68 في المئة)، بما في ذلك الأطفال من الفئات العشرية الفقيرة. لذا، ينبغي أن يركز البرنامج على زيادة وصول الطلاب الفقراء إلى التعليم الثانوي وتشجيعهم على إكمال المرحلة الثانوية. ويمكن لتحسين البرنامج أيضا أن دعم برنامج إستكمال التعليم لمدة 12 سنة بحيث يشمل مسارات التعليم المهني وغير الرسمي وبناء قوة عاملة أفضل تعليما لمستقبل إندونيسيا.

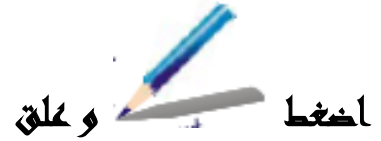
- [1] ضيا لاراساتي و فيونا هاوول يعلمان في العنقود 1 من فريق العمل المكلف، والفريق العامل المعني بالسياسات داخل الأمانة العامة للفريق الوطني لتسريع الحد من الفقر (TNP2K). جميع الأخطاء في موجز السياسات هذا تظل مسؤولية المؤلفين.
- [2] إستنادا إلى بيانات برنامج المساعدة التشغيلية المدرسية لعام 2013 من الجهاز الوطني لتخطيط التنمية (Bappenas).
- [3] نظام التعليم الوطني.
- [4] موازنة الإيرادات الوطنية، موازنة الإيرادات والنفقات الإقليمية.
- [5] زادت موازنة التعليم إلى أكثر من مرتين في السنوات الخمس الماضية، من 1.6 تريليون روبية إندونيسية في عام 2008 إلى 4.2 تريليون روبية إندونيسية في عام 2013.
- [6] في هذه الورقة، يتم إستخدام سعر صرف عام 2013 وهو 12 ألف روبية إندونيسية لكل دولار أمريكي لجميع تحويلات العملة. وقد تم تقريب الأرقام إلى أقرب دولار أمريكي.
- [7] تحتوي قاعدة البيانات الموحدة مؤشرات الفقر، وأسماء وعناوين أفقر 40 في المئة من السكان (حوالي 24 مليون أسرة) في إندونيسيا. وتوفر قاعدة البيانات آلية إستهداف ذات مصداقية باستخدام درجات إختبار سل المعيشة البديلة لأفقر 40 في المئة من السكان، وتستخدم لتخطيط وتنفيذ وتنسيق برامج الحماية الاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.
- [8] الخطة التشغيلية للبرنامج هي قائمة بنود تنفيذ البرنامج في الموازنة هي وثيقة تستخدم كمرجع لكل مؤسسة حكومية وتتكون من بنود المصروفات المخططة وتوضح بالتفصيل كيفية إستخدام الموازنة العامة المقترحة والمعتمدة.
- [9] تحليل الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر في عام 2012 باستخدام بيانات المسح الوطني الاجتماعي والاقتصادي لعام 2009.

يُشر هذا الموجز لبحوث السياسات الدولية بشكل مشترك بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC-IG)، البرازيل، والأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر، إندونيسيا.

الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر) هي فريق وزاري برئاسة نائب رئيس الجمهورية الإندونيسية حيث ينص النظام الأساسي على تنسيق السياسات الإستراتيجية لبرامج التخفيف من حدة الفقر في إندونيسيا. والفريق الوطني مجهز بأمانة عامة تتمثل مهمتها في تقديم مدخلات السياسة للفريق الوطني. وتضم الأمانة العامة أكاديميين وباحثين وغيرهم من المتخصصين، وتتولى الأمانة العامة القيام بدور مركز أبحاث السياسات لتعزيز عملية صنع القرار القائم على الأدلة والمعرفة. وقد تم تأسيس الأمانة العامة للمجلس الوطني لفريق تسريع الحد من الفقر من قبل حكومة إندونيسيا وتدعمها الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (المعونة الأسترالية) من خلال مرفق دعم الحد من الفقر (PRSF).

المراجع:

- Asian Development Bank (2007)**. 'Integration of Poverty Considerations in Decentralized Education Management', Technical Assistance Completion Report, TA 3957-INO. Manila, Asian Development Bank, <<http://www.adb.org/sites/default/files/projdocs/2007/34147-INO-TCR.pdf>>, (accessed 14 June 2014).
- Bappenas (2013)**. Review of a Decade of Gender Mainstreaming in Education in Indonesia. Jakarta, Ministry of National Development Planning.
- Center for Health Research, University of Indonesia (2010)**. PKH Spot Check Quantitative and Qualitative Assessments to Monitor Household Conditional Cash Transfers Operations. Jakarta, Center for Health Research, University of Indonesia.
- Corby, N. and N. Rice (2009)**. Banking on Education?. Brookvale, RESULTS International Australia.
- Newhouse, D. and D. Suryadarma (2011)**. 'The Value of Vocational Education: High School Type and Labor Market Outcomes in Indonesia', The World Bank Economic Review, 25(2): 296–322.
- Rand Corporation (2013)**. Indonesia: Urban Poverty and Program Review. Policy Note, January 2013. Jakarta, Rand Corporation.
- RESULTS International (Australia) (2012)**. Education for All: Or Those Just Easier to Reach? Returns to Junior Secondary Education and the Role of Education in Moving People Out of Poverty– The Case of Indonesia. Washington, DC, USAID.
- Statistics Indonesia (2010)**. Hasil Sensus Penduduk 2010 Data Agregat Per Provinsi. Jakarta, Statistics Indonesia.
- Statistics Indonesia (2013)**. 'Education Indicators, 1994-2013', Statistics Indonesia website. Jakarta, Statistics Indonesia, <http://www.bps.go.id/eng/tab_sub/view.php?kat=1&tabel=1&daftar=1&id_subyek=28¬ab=1> (accessed 14 June 2014).
- Suryahadi, A., U.R. Raya, D. Marbun and A. Yumna (2012)**. 'Accelerating Poverty and Vulnerability: Trends, Opportunities and Constraints', Working Paper. Jakarta, SMERU Research Institute.
- World Bank (1999)**. Consulting with the Poor. Jakarta, World Bank.
- World Bank (2012a)**. 'Opening the Doors to Education for a Generation of Young Indonesians', World Bank website, <<http://www.worldbank.org/en/news/2012/08/03/opening-the-doors-to-educationfor-a-generation-of-youngindonesians>>, (accessed 14 June 2014).
- World Bank (2012b)**. 'Bantuan Siswa Miskin: Cash Transfers for Poor Students', Social Assistance Programme and Public Expenditure Review, 5 (67319). Jakarta, World Bank. Jakarta, Bappenas.



الآراء الواردة في هذا الموجز هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن حكومة البرازيل أو حكومة إندونيسيا، أو حكومة أستراليا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مركز
السياسة
الدولي للنمو الشامل



مركز السياسة الدولي للنمو الشامل
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الهاتف: +55 61 2105 5000
البريد الإلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الإنترنت: www.ipc-undp.org

SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
900-70076 Brasilia, DF - Brazil